S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/22681
7 June 1991

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

UN
NOV 13 1991
UNISA

رسالة مؤرخة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩١ موجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي ، وإشارة الى تقريركم (S/22661) في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩١ ، لي الشرف أن أعرض فيما يلي النقاط التي ترغب حكومتي أخذها بنظر الاعتبار عند تحديد نسبة سقف الاستقطاع المبينة بتقريركم المشار اليه أعلاه :

١ - اعتمد الأمين العام للأمم المتحدة في تحديد السقف الأعلى لما يجب استقطاعه من إيرادات العراق وهو ٣٠ في المائة على المعطيات والمؤشرات الاقتصادية التي افترض انها ستتحقق في عام ١٩٩٣ وما بعده لتقييم ما سوف يترتب على العراق لعامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ وهي سنوات تعكس وجود حالة عجز كبير جدا في جميع موازين العراق الاقتصادية وذلك بسبب العجز الكبير المتحقق والواسع في مفردات إيرادات العراق وأوضاعه الاقتصادية التي لا تسمح أساسا بأي استقطاع من إيراداته المتواضعة المتوقعة التي لا تفي إلّا بجزء ضئيل من احتياجاته الاساسية المقرر تلبيتها كما جاء في قرار مجلس الامن (٦٨٧) وفي تقرير مساعد الامين العام السيد مارتي اهتساري .

ويستنتج مما سبق بأن عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ يجب أن يكونا عامي إمهال ، على أقل تقدير ، استنادا الى منطلقات الامين العام نفسه بالرغم من أن العراق سبق وأن طلب استنادا الى حقائق ثابتة عن وضعه الاقتصادي ، فترة إمهال أمدها خمس سنوات .

٢ - مع تحفظنا على ما ورد في مذكرة الامين العام بأن الاحتياجات السنوية للعراق من الاستيرادات المدنية هي (٨) مليار دولار ، وأن عوائد النفط المقدرة حسب الطاقات الإنتاجية الفعلية وليس حسب حصة العراق من نفوط أوبك هي بحدود (١٣) مليار دولار لعامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ ، فإن هذا يعني أن إجمالي عوائد العراق من النفط خلال هاتين السنتين هي أقل من تقديرات الامين العام لسد احتياجات الاستيرادات المدنية الاساسية فقط المقدرة بـ (١٦) مليار دولار لنفس السنتين .

٣ - إن الحقائق الإضافية التالية تعزز ضرورة منح العراق مدة الإمهال التي أشرنا اليها أعلاه وعدم استقطاع أية نسبة خلالها : أولا ، رداءة الموسم الزراعي الحالي . ثانيا ، استنفاذ الخزين الغذائي والادوية ومواد تعقيم وتنقية المياه للشرب وتدمير محطات توليد الكهرباء وغيرها بسبب أعمال الشغب والتخريب التي حدثت في شمال وجنوب العراق . الامر الذي يتطلب توفير احتياجات أساسية إضافية وسريعة تزيد عما قدر في تقرير الامين العام . هذا بالإضافة الى حقائق أخرى تتمثل في عدم إفساح المجال حتى الآن ، ونحن في منتصف عام ١٩٩١ ، من تصدير النفط أو منتجاته ، وكذلك لايزال الحصار الاقتصادي المشدد قائما والارصدة العراقية في الخارج مجمدة رغم قرار لجنة المقاطعة ورسالة رئيس اللجنة التي رفعت عمليا الحظر عن تلك الارصدة .

٤ - يغلب على مذكرة الامين العام التفاؤل بشأن الطلب العالمي وحصة العراق منه وأسعار بيع النفط التي أعتبرها موحدة تحت إشراف منظمة أوبك وهو افتراض لا ينطبق على واقع السوق النفطية التي تعاني من فائض في الإنتاج وتهافت بين المنتجين للاستحواذ على أكبر حصص من السوق النفطية بتقديم أكبر الخصومات للمستهلكين ، إضافة الى أن العراق مغلق بحريا وأن صافي إيراداته من سعر البرميل المصدر يقل في حقيقته عن سعر التصدير بسبب تحمله لتكاليف الترانسيت وتشغيل الانابيب عبر تركيا والسعودية .

٥ - وفيما يتعلق بديون العراق الخارجية فإن التقدير الوارد في مذكرة الامين العام هو أقل من الديون الحقيقية المترتبة على العراق إضافة الى أن الرقم المذكور في المذكرة لا يتضمن الفوائد المتحققة على هذه الديون منذ بداية عام ١٩٩٠ والتي لم تسدد في حينها وحتى تاريخه والمقدرة بحدود (٣,٤) مليار دولار في بداية عام ١٩٩٣ مما يستدعي زيادة النسبة المقترحة لخدمة الديون الى أكثر من ٣٢ في المائة من إيرادات العراق وأن يتم تخفيض نسبة الاستقطاع تبعا لذلك .

٦ - لقد قدر الامين العام احتياجات العراق الضرورية للحياة المدنية ب (٨) مليار دولار في حين أن احتياجاته المحسوبة وفق معطيات سنة ١٩٨٩ (وهي سنة تقشف شديد جدا بسبب ظروف حرب فرضت على العراق دامت ثمان سنوات) في حين أن احتياجات العراق المدنية الاعتيادية هي أكثر من ذلك بكثير ، إذ أن احتياجات العراق فقط من الغذاء والدواء والمواد الاستهلاكية الضرورية وصافي الخدمات الاساسية تبلغ بحدود (١٠) مليار دولار . كما أن العراق بحاجة الى استيراد السلع الإنتاجية الضرورية التي تقدر ب (٣,٦) مليار دولار ، وكذلك استيرادات ضرورية جدا لإصلاح المرافق الاساسية المدمرة بسبب الحرب مثل شبكات الماء والكهرباء والمجاري والجسور والاتصالات والطرق وسكك

الحديد ومعامل الغذاء والدواء والتي تقدر تكاليفها ب (٧) مليار دولار ، إضافة الى تكاليف إصلاح ما دمرته الحرب في المنشآت النفطية التي تقدر ب (٣,٥) مليار دولار .

٧ - على الرغم من أننا حاليا في منتصف عام ١٩٩١ ، فإن الحصار الاقتصادي لايزال شاملا ومشددا على العراق وأن أرصدة العراق من احتياطات النقد الاجنبي في الخارج لاتزال مجمدة كما أشرنا في الفقرة (٣) أعلاه . الامر الذي أدى الى تفاقم حالة الإرباك والخلل في تشغيل المرافق الإنتاجية المدنية وتوقف الكثير منها وبالتالي يتطلب الامر زيادة الحاجة الفعلية والملحة من العملات الاجنبية خلال عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ .

٨ - في ضوء جميع الحقائق المبينة أعلاه والتي يمكن لاي طرف منصف أن يتحقق منها بكل حرية فإن العراق يطالب مرة أخرى بتثبيت مهلة خمس سنوات لا يستقطع خلالها أي مبلغ من عائدات صادراته من النفط من أجل مواجهة المشكلات الكبيرة التي تخنق اقتصاده وتهدد الشعب العراقي بالجوع والمرض . وأن تراعى الحقائق الاقتصادية مراعاة موضوعية وبدون دوافع سياسية مسبقة عند البدء باستقطاع نسبة ما بعد فترة الإمهال .

سأكون ممتنا لو تفضلتم بتأمين تعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) الدكتور عبد الامير الانباري
السفير
الممثل الدائم

- - - - -